Distr.: General
22 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن عمل دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩

(٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩)*

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دوراته العادية الأولى والسنوية والثانية لعام ٢٠١٩ التي ستصدر بوصفها الأجزاء الأول والثاني والثالث، على التوالي. وستصدر هذه التقارير في شكلها النهائي بوصفها *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٩، الملحق رقم ١٤* (E/2019/34/Rev.1-E/ICEF/2019/7/Rev.1).

260419 230419 19-05004 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – تنظيم الدورة ٣
ألف – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ٣
باء – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف ٣
جيم – إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال ٨
دال – أساليب العمل ٨
ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي ٩
ألف – تقرير شفوي عن متابعة اليونيسف للتوصيات والقرارات الصادرة عن الاجتماعين الحادي والأربعين والثاني والأربعين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٩
باء – معلومات مستكملة عن العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف ١١
جيم – التعاون البرنامجي لليونيسف ١٢
(أ) وثائق البرامج القطرية ١٢
(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية ١٣
دال – تقارير التقييم وردود الإدارة ١٤
التقييم التقويمي للمبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ورد الإدارة ١٤
استعراض الفريق المستقل لاستجابة اليونيسف في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورد الإدارة ١٥
هاء – التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، ورد الإدارة ١٧
واو – جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩ ١٨
زاي – معلومات مستجدة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ١٩
حاء – عرض شفوي عن مستجدات عمل اللجان الوطنية لليونيسف ٢١
طاء – مسائل أخرى ٢٢
ياء – اعتماد مشاريع القرارات ٢٢
كاف – البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي ٢٣
المرفق – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩ ..... ٢٥

أولا – تنظيم الدورة

ألف – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

١ – انتخب المجلس التنفيذي الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، عمر دهب فضل محمد، رئيسًا له، والممثلين الدائمين التاليين لدى الأمم المتحدة نوابا للرئيس: ماري شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية)، ولويز بلايس (كندا)، ومسعود بن مؤمن (بنغلاديش)، وجورج سكينر – كلي أريناليس (غواتيمالا).

باء – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف

٢ – افتتح الرئيس الدورة بالإعراب عن الأمل في أن تكون المداولات مثمرة وتعمق فهم أعضاء المجلس لأهمية حماية الأطفال. وقال إنه يتطلع إلى إقامة علاقة عمل فعالة بين المجلس واليونيسف، وأكد للوفود أنه سيتم البناء على النتائج الباهرة التي تحققت عام ٢٠١٨. وتطلع أيضا إلى العمل عن كثب مع المديرة التنفيذية. ولاحظ أن روح المجلس اتسمت بالوحدة والتعاون، ورأى أنه يمكنه أن يصبح أيضا هيئة أكثر استراتيجية.

٣ – وحث الرئيس الأعضاء على مواصلة مناقشاتها بشأن أساليب العمل فيما بينها ومع مجالس الصناديق والبرامج الأخرى، وذلك من أجل تدعيم الحوكمة وتحقيق المزيد من الاتساق. وذكر أنه يمكن تحقيق أوجه كفاءة عن طريق خفض عدد الدورات وأيام كل دورة. وأثار أيضا مسألة كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الاجتماع المشترك للمجالس وجعله عمليّ المنحى بقدر أكبر. وينبغي وضع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار أثناء المناقشات الجارية بشأن أساليب عمل المجلس.

٤ – وأشار إلى أن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا تزال بندا هاما في جدول أعمال المجلس، وأعرب الرئيس عن اعتزامه مواصلة الحوار مع المديرة التنفيذية بشأن هذه المسألة.

٥ – وأعرب عن الأمل في أن يسهم المجلس في التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال مواصلة تحسين نوعية التعليم ونطاق وصوله. وأشار أيضا إلى أهمية تواصل سلسلة العمل الإنساني والإنمائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الوضع الفريد الذي تتميز به اليونيسف في الاضطلاع بكلتا الولايتين. وأعرب عن أمله في طرح الخبرة التي اكتسبتها منطقته، أفريقيا، على الطاولة من أجل تعزيز مناقشات المجلس.

٦ – وأشار الرئيس إلى أن عام ٢٠١٩ يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، والتي أبرزها باعتبارها علامة فارقة يجب تكريمها والاحتفاء بها.

٧ – واختتم الرئيس بالتطلع إلى السنة الحافلة المقبلة في تحقيق برنامج عمل عام ٢٠١٩ الطموح.

٨ – ورحبت المديرة التنفيذية بالسيدة شارلوت بيتري غورنيتزكا، نائبة المديرة التنفيذية الجديدة لشؤون الشراكات. وشكرت السيدة شانيل هول، نائبة المديرة التنفيذية للنتائج الميدانية، والسيدة فاتوماتا نديايي، نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية، اللتين ستغادران اليونيسف في القريب العاجل.

٩ – وسلطت الضوء على إنجازات المجلس بشأن أساليب العمل، ولا سيما من خلال الفريق الأساسي، وعرضت دعم اليونيسف مع تقدم المناقشات.

١٠ - وأشارت أيضا إلى الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وقالت إن السنوات الثلاثين المقبلة ينبغي أن تركز على إعمال حقوق الطفل.

١١ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن اليونيسف تعمل على تعزيز نفسها من الداخل، وأن عملها مع الشركاء كان له تأثير تمكيني. وأشارت إلى أن إصلاح الأمم المتحدة أمر أساسي في هذه الجهود، وأوضحت ضرورة أن ينصب تركيز المنظمة على النتائج وليس على العمليات. وذكرت أيضا أن موظفي اليونيسف يعملون في مجموعة من عمليات استعراض إصلاح الأمم المتحدة والعمليات التي تقود التغيير عبر المنظومة.

١٢ - وأعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها لأن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لليونيسف لعام ٢٠١٧، وقالت إنها ملتزمة بالتمسك بهذا المعيار وتجاوزه.

١٣ - ومضت قائلة إن اليونيسف تستند في عملها إلى قيمها الأساسية من أجل التصدي للاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وكذلك لإساءة استخدام النفوذ والسلطة. وذكرت المديرة التنفيذية استعراض الفريق المستقل لاستجابة اليونيسف للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشارت إلى أن المنظمة عززت آليات الإبلاغ وبسطتها، وعززت التحقيقات وحسّنت تدابير الفحص. وأكدت على عدم التهاون مع الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.

١٤ - وذكرت المديرة التنفيذية الأولويات البرنامجية، بما في ذلك زرع بذور التنمية في الاستجابات الإنسانية، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية المجتمعية ودعم موقع الجيل الطليق، وهو عبارة عن منصة من أجل تحديد حلول جديدة للشباب وتصميمها وتوسيع نطاقها. وأضافت أن العمل في مجال الابتكار قد توسع نطاقه، بما في ذلك التعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي والشركاء، مثل مايكروسوفت، بشأن مبادرة جيل الذكاء الاصطناعي من أجل تشكيل برنامج عالمي يحقق التوازن بين الفرص والمخاطر.

١٥ - وأوضحت أن العلاقات مع القطاع الخاص مهمة بالنسبة لليونيسف، وأعلنت المديرة التنفيذية عن استراتيجية شاملة من أجل تعزيز جمع التبرعات وإقامة شراكات ذات قيمة مشتركة. وتعمل اليونيسف أيضًا مع شبكة اللجان الوطنية من أجل بناء فرق أكبر من كبار ملتمسي التمويل ومديري العلاقات من ذوي المهارات والاتصالات الرفيعة للبحث عن شركاء جدد من القطاع الخاص والاحتفاظ بهم. وسلطت الضوء على قدرة الشركاء من الشركات على مساعدة المنظمة في إيجاد طرق جديدة لتزويد الأطفال والشباب بالفرص والتدريب والوظائف.

١٦ - واختتمت المديرة التنفيذية بالتأكيد على دور المجلس في تحقيق مزيد من النتائج للأطفال والشباب من خلال رؤيته وقيادته.

١٧ - وافتتح الرئيس باب البيانات العامة. وهنأت الوفود رئيس ونواب رئيس المجلس التنفيذي على انتخابهم، وتطلعت إلى العمل معهم على نحو بناء في العام المقبل. وأعربت الوفود عن شكرها لموظفي اليونيسف على تفانيهم في العمل وجهودهم الدؤوبة في ظروف متزايدة الصعوبة والخطورة. ورحبت أيضا بالبيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية، والذي، كما لاحظ أحد الوفود، تحدى المجلس أن يركز على مسائل استراتيجية من شأنها أن تحدث فرقا حقيقيا في حياة الأطفال. وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسف لما قدمته من إحاطات تفاعلية غير رسمية بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، نُظمت قبل الدورة. وقال أحد الوفود إن مناقشات دورة المجلس ينبغي أن تركز على مسائل ذات أهمية استراتيجية

عامة، وينبغي أن يتجنب المجلس التدخل في كل كبيرة وصغيرة بخصوص تسيير العمل اليومي لليونيسف، والذي يفضل أن يترك في الأيدي القديرة للقيادة والموظفين.

١٨ - وسلطت الوفود الضوء على الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك المناسبات التذكارية المقبلة. وقد تحقق الكثير، ومن ذلك مثلا انخفاض معدلات وفيات الأطفال، ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة، ولا سيما الاتجاهات المثيرة للجزع من التمييز وعدم المساواة والتشريد والمعاناة الهائلة التي يتعرض لها الأطفال حول العالم، وذلك على الرغم من الجهود العالمية الرامية إلى حماية حقوق الطفل، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لهم لتحقيق إمكاناتهم كاملة. وأشار أحد الوفود إلى أن القيام بمساعدة الأطفال والشباب وتمكينهم اليوم يكتسبان أهمية حاسمة من أجل ضمان مستقبل أفضل للجميع غدا، بينما شدد وفد آخر على أن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن يكون ممكنا إلا من خلال تعزيز حقوق الأطفال ومصالحهم.

١٩ - وشددت مجموعة من الوفود على أن العمل الذي تقوم به اليونيسف من أجل رعاية الأطفال وحمايتهم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأكدت من جديد على الدور المحوري للخطة الاستراتيجية لليونيسف، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ولا يزال الملايين من الأطفال الضعفاء متخلفين عن الركب، بمن فيهم الأطفال ضحايا العنف والنزاع والاستغلال الجنسي، والأطفال المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء، والأطفال الذين يعيشون في فقر. وانضم إلى مجموعة الوفود آخرون في القول بأن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المنتمين إلى شعوب أصلية وأقليات. ووافقت المديرة التنفيذية على أهمية أن تصبح أكثر فعالية في هذه المجالات، لا سيما بالنظر إلى أن ٩ من كل ١٠ أطفال ذوي إعاقة غير منتظمين في المدارس، وأكدت أن اليونيسف تركز على الإدماج الاجتماعي.

٢٠ - وأشار أحد الوفود إلى أن التفاوت بين الأطفال في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة أكبر منه بين نظرائهم البالغين، ومن المرجح أن يزيد هذا التفاوت مع اقتراب العالم من الثورة الصناعية الرابعة. ودعت عدة وفود إلى نظام تعليمي جديد في الاقتصادات النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا، من أجل إعداد الأطفال لمكان العمل القائم على التنافس الشديد والتكنولوجيا. وأثنت الوفود على مبادرة الجيل الطليق، وهو ما من شأنه أن يجمع بين القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية والمحلية والشباب من أجل تحديد الجهود ومضاعفتها، بحيث يمكن بلوغ الشباب مستوى التعليم والمهارات والتمكين الضروري لتحويل الاقتصادات والدول. وأشار أحد الوفود إلى أن الاستثمار الحكومي في التعليم الثانوي للفتيات وكذلك برامج شبكة الأمان الاجتماعي وصحة المراهقين من شأنه المساعدة على إنهاء زواج الأطفال. وردت المديرة التنفيذية بأن التعليم يحتاج في الواقع إلى إصلاح في العديد من البلدان، لكي يتسنى للشباب الحصول على المهارات اللازمة لكي يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وأضافت أن التعليم الثانوي للفتيات في غاية الأهمية بالنسبة لليونيسف.

٢١ - وأكدت الوفود دعمها لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار أحد الوفود إلى أن اليونيسف، بوصفها وكالة قوية وفعالة ذات وجود ميداني كبير، ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة بشأن جهود الإصلاح، إذ سيقاس النجاح في الميدان. وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام اليونيسف بالإصلاح، بما في ذلك التركيز على زيادة الكفاءة والقيمة مقابل المال من خلال تحديث الخدمات والابتكار في أسلوب تسيير الأعمال وتقييم رأس المال البشري، من بين مبادرات أخرى. وأقرت عدة وفود بالدور الريادي لليونيسف في تطبيق تكنولوجيات جديدة ومنصات إلكترونية مبتكرة لتحقيق الأهداف على

أرض الواقع، وإن كان أحد الوفود رأي أيضا أن هناك حاجة إلى توفير سبل كافية لوصول الأطفال إلى التكنولوجيا، وكذلك وصول الحكومات والوكالات إلى الأطفال من خلال التكنولوجيا.

٢٢ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات المحددة بشأن توزيع المكاسب في الكفاءة على الأنشطة البرنامجية. وردت المديرة التنفيذية بأنها تتوقع نقصا في التكاليف الإدارية بنسبة ١ في المائة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ وذلك من نسبة ٦,٧ في المائة من المجموع إلى نسبة ٥,٧ في المائة، وذلك عن طريق الوفورات المحققة من التشغيل الآلي للعمليات؛ ومركزية المعاملات في المركز العالمي للخدمات المشتركة؛ وتحديث تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والنظم اللوجستية. وتم أيضا تحقيق كفاءة عن طريق تحرير وقت الموظفين، الذي قالت إنه مورد قيّم.

٢٣ - وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تواصل اليونيسف تنفيذ الخطة الاستراتيجية والبرامج القطرية جنبا إلى جنب مع المضي قدما في عملية الإصلاح. وحث الوفد أيضا اليونيسف على تحسين الاتصالات مع البلدان المستفيدة من البرامج على أرض الواقع، بينما تتعاون مع الوكالات الأخرى من أجل تقديم دعم أفضل للحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أحد الوفد أن هذا التنسيق يكتسي أهمية خاصة في هذه الفترة التي تشهد تكبيلا للموارد.

٢٤ - ورأى أحد الوفود أن الإصلاح وإطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية بمثابة فرص لتحسين فعالية المنظومة، في حين أشار وفد آخر إلى أن اليونيسف، بوصفها عضوا رئيسيا في الجيل الجديد من الأفرقة القطرية تحت قيادة المنسق المقيم الاستراتيجية، يمكن أن تسهم في زيادة الاتساق والتعاون والابتكار داخل الأمم المتحدة، بالشراكة مع أصحاب المصلحة، وأن تحقق المزيد من الأثر للناس على أرض الواقع.

٢٥ - وقال أحد الوفود إنه من المهم مواصلة تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والإنمائي، وإن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد دفع إلى الصدارة بالصلة بين الاستجابات الإنسانية ونتائج التنمية المستدامة. ورأى وفد آخر أن اليونيسف شريك رئيسي للبلدان في كلا المجالين بسبب سمعتها الطيبة، ودورها بوصفها صوت الأطفال الأشد حرمانا، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع.

٢٦ - وأشار أحد الوفود إلى أن عام ٢٠١٨ كان عاما عسيرا بالنسبة للأوساط الإنسانية والإنمائية. وتشير التقديرات إلى أن ٨٧ في المائة ممن يعيشون في فقر مدقع، أي ٦٦١ مليون نسمة على الأقل، يعيشون في بلدان متضررة من عدم الاستقرار والضعف البيئي أو كليهما. وقد كانت اليونيسف في الخطوط الأمامية في عدد متزايد من البلدان في جميع أنحاء العالم لمواجهة تحديات النزاع والعنف والكوارث الطبيعية. وأبرز أحد الوفود مبادرة تعاونية بين اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي ترمي إلى مساعدة الأطفال على التسجيل في نظام رقمي من أجل تبسيط عملية تقديم الخدمات الأساسية في سياقات إنسانية. وكان ذلك مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون بين المنظمات في هذه السياقات على تكييف الدعم الشامل المقدم للأطفال في الأجل الطويل.

٢٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن الانخفاض الشديد في الدعم الدولي بعد انسحاب إحدى بعثات حفظ سلام كثيرا ما يخاطر بزعزعة الاستقرار في البلد، واستفسر عن الجهود التي تبذلها اليونيسف في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ريثما يتم سحب هذه البعثات. وردت المديرة التنفيذية بأن اليونيسف تقدم الدعم إلى آلية رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها. وأضافت أنه من المهم

جدا، مع انتهاء عمليات حفظ السلام ونقل المسؤوليات إلى اليونيسف، أن تقدم الدول الأعضاء التمويل لسد الفجوة.

٢٨ - وأشار أحد الوفود إلى أن العمل الإنساني والمساعدة الإنمائية تسترشدان بمبادئ مختلفة، ومن المهم أن تعترف اليونيسف بأولويات الحكومات الوطنية وتواصل تفادي التحيز والتسييس. وأضاف الوفد أن ذلك يتحقق إلى حد كبير، ولكن هناك استثناءات.

٢٩ - وأقر أحد الوفود بأن التصدي للتحديات النُظمية، مثل استمرار انعدام فرص التعليم للأطفال والشباب المتأثرين بالنزاعات، يتطلب إقامة شراكات عريضة القاعدة وزيادة الدعم، ليس فقط من الحكومات الوطنية ولكن من القطاع الخاص أيضا، بما في ذلك من المنظمات المحلية والدينية. وأثنى على اليونيسف لقيادتها المستمرة في إقامة هذه الشراكات، ولتجاوزها أهدافها لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه في عام ٢٠١٧. وشجع الوفد اليونيسف على توسيع نطاق جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص، ليس فقط من أجل التبرعات الخيرية فحسب، بل أيضا من أجل تحديد السبل التي يمكن إدراج المساعدة الإنمائية والإنسانية من خلالها في نموذج الأعمال والتخطيط الاستراتيجي لكيانات من القطاع الخاص. وشجع اليونيسف على كفالة أن تكون تلك الشراكات والآليات الجديدة قادرة على سد الفجوات الهامة وأن تستند إلى القدرات المحلية القائمة. وحث اليونيسف على مواصلة القيام بدورها القيادي في تعزيز الصلات بين البرامج الإنسانية والإنمائية، وإشراك القطاع الخاص في التصدي للتحديات الإنمائية والإنسانية المتزايدة من حيث الحجم والنطاق على السواء. وتمثل مبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر مثالا جيدا لآلية تمويل قائمة يمكن أن تزيد من الاتساق في مجالي التنمية والعمل الإنساني.

٣٠ - ووافقت وفود أخرى على أهمية وحسن توقيت إشراك أصحاب المصلحة المتعددين لتوسيع قاعدة المانحين، وتحديد جهات فاعلة جديدة تستطيع تمويل المشاريع الجارية والجديدة على السواء. وأضاف أحد الوفود أنه من الضروري تطبيق معايير محددة للشركاء الجدد من القطاع الخاص لكفالة التزامهم الحقيقي بالمشاريع الإنمائية.

٣١ - وطرح وفدان تساؤلات عن ضريبة التنسيق البالغة ١ في المائة لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ما إذا كانت ستؤثر على القدرة على اجتذاب الموارد الخاصة إلى المنظومة، وعن آثاره المالية المحتملة، بالنظر إلى أن ٤٩ في المائة من مجموع الموارد العادية في عام ٢٠١٧ نتجت عن مساهمة الشركاء من القطاع الخاص. وردت المديرة التنفيذية بأنه يتعين على اليونيسف والمجلس التنفيذي أن تبرهن على أهمية الأمم المتحدة، وتبين مدى أهمية عمل وكالاتها في الميدان للبلدان والأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم.

٣٢ - وأثنى أحد الوفود على رأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات عن البيانات المالية لعام ٢٠١٧، وطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعرب عن تقديره لجميع موظفي اليونيسف، لمشاركتهم في هذا الإنجاز. وأشار أحد الوفود إلى أهمية التصدي للغش وتضارب المصالح وسوء إدارة الأموال، بسبل منها منع الخسائر المالية واستردادها، وأشار إلى موافقته على التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات، لا سيما تدريب الموظفين العاملين في الوظائف العالية المخاطر على منع الغش.

٣٣ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للقيادة القوية للمديرة التنفيذية فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي داخل أوساط تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، وفيما يتعلق بتكليف الفريق المستقل بإجراء استعراض لاستجابة اليونيسف في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأبدى الوفد اتفاقه مع التوصية بأن تضع اليونيسف استراتيجية على نطاق المنظمة بأسرها للتصدي لهذا التحدي بفعالية. ويشكل الاستغلال والانتهاك الجنسيان تهديدا وجوديا لقطاعي المساعدة الإنمائية والإنسانية، مما يتعارض مع الهدف الجماعي المتمثل في إنقاذ الأرواح وتعزيز كرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأوصى الوفد أيضا بأن تصبح الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين جزءا لا يتجزأ من نظم إدارة المخاطر في المنظمة.

٣٤ - وأشار المتحدث باسم لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسف إلى أن الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل ليست مجرد احتفال، ولكنها بمثابة فرصة للتقييم أيضا. وغالباً ما يُترك الأطفال ليكونوا الأكثر تخلفاً عن الركب. وحث المتحدث اليونيسف على إدراج رأي الأطفال عند وضع سياسات ترمي إلى حل القضايا المتعلقة بالطفل، مشيرا إلى أن هذا حق أساسي للطفل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

٣٥ - وقال ممثل المنظمة الدولية للرؤية العالمية إن إقامة عالم خال من العنف يتوقف على تعزيز الرؤية بشأن السلام والأمن والتنمية المستدامة. وينبغي للمؤسسات أن تدافع عن الأطفال الذين لم تعرف قصصهم ولا آراءهم أو تم تجاهلها.

جيم - إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

٣٦ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2019/1).

٣٧ - وأعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٣٨ وفدا مراقبا، من بينها منظمتان حكوميتان دوليتان ومنظمتان دوليتان وتسع منظمات غير حكومية وتسع من لجان اليونيسف الوطنية، قدموا وثائق الاعتماد وفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي.

دال - أساليب العمل

٣٨ - عرض السكرتير الأول، غواتيمالا، البند نيابة عن وفده ووفد سويسرا. وتولى الوفدان تيسير القرارات بشأن أساليب عمل الفريق الأساسي، الذي أنشئ عملا بالقرارات المتخذة بشأن أساليب العمل المعتمدة في الدورة العادية الثانية للمجالس التنفيذية لليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي. واجتمع أعضاء الفريق الأساسي الذي يتألف من ألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وبنغلاديش، وغواتيمالا، وفنلندا، وموريشيوس، وكوريا، والاتحاد الروسي، والسودان وسويسرا مرتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وسيجتمعون مرة أخرى في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. ومن المهم أن يقدم أعضاء الفريق الأساسي معلومات محدثة إلى مجموعاتهم الإقليمية بصورة دورية. ويتمثل هدف الدورة الحالية في اتخاذ قرار يقر إنشاء الفريق الأساسي ويستند إلى البيان الخطي الذي سيقدم في الاجتماع المشترك للمجالس في أيار/مايو ٢٠١٩.

٣٩ - وبعد المقدمة، قدمت أمينة المجلس التنفيذي لليونيسف لمحة عامة عن تنفيذ أمانة اليونيسف حتى اليوم للطلبات ذات الصلة التي قدمها المجلس في قراره ٢٠١٨/٤، بما في ذلك إلغاء الزيارة الميدانية السنوية لمكتب المجلس التنفيذي.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسف للتوصيات والقرارات الصادرة عن الاجتماعين الحادي والأربعين والثاني والأربعين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٠ - قام مدير شعبة البرامج بعرض مذكرة المعلومات الأساسية عن متابعة اليونيسف للتوصيات والقرارات الصادرة عن الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNICEF/2019/EB/2)، تلته المديرة المعاونة لشعبة البرامج، ثم رئيسة قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عرضت التقرير.

٤١ - ورحبت مجموعة من الوفود بالدور القيادي لليونيسف المتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب، بما في ذلك تركيزها على البيانات المتعلقة بالفئات السكانية الرئيسية من المراهقين والشباب، وأثنت على اليونيسف لما تبذله من جهود للوقاية التي تستهدف أشد الفئات تخلفا عن الركب، بما في ذلك من خلال برامج في السياقات الإنسانية والعمل المتعلق بالعنف الجنساني، نظرا لما له من تأثير على معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي الوقت نفسه، أعربت المجموعة عن قلقها إزاء معدلات الإصابة لدى الأطفال، بما في ذلك انتقاله من الأم إلى الطفل، وبين المراهقين والشباب، وألقى أحد الوفود الضوء على الثغرات القائمة في علاج الفيروسات القهقرية.

٤٢ - وأيدت عدة وفود البرمجة المتعلقة بالخدمات الأساسية للشباب المتعلقة بالصحة والرفاه والصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين من أجل تحسين النتائج بالنسبة للمراهقات والشابات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تزايد عرقلة هذه الخدمات، فضلا عن تزايد التنميط والوصم، ولا سيما فيما يخص الفتيات والمراهقات. وسلطت مجموعة الوفود الضوء أيضا على الوصم والتمييز كعقبات رئيسية في التصدي للإيدز، ورحبت بالعمل الذي تقوم به اليونيسف في هذا المجال، ولا سيما في مرافق الرعاية الصحية، من أجل كفالة الوصول إلى الخدمات اللازمة، لا سيما بالنسبة إلى المراهقين.

٤٣ - وقال أحد الوفود إنه من المهم بالنسبة لليونيسف أن تواصل التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، بما في ذلك تعزيز القدرات القطرية؛ وتوسيع نطاق التدخلات الوقائية المتعددة الجوانب المثبتة؛ وإدماج الفحص والوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية في الرعاية الروتينية قبل الولادة؛ وتوسعة نطاق الوصول إلى التشخيص والفحص السريع في مرحلة الطفولة المبكرة للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وينبغي دعم تلك المجالات بتدخلات أوسع نطاقا للتصدي للعنف الجنساني والأعراف الاجتماعية الأخرى التي تعرض النساء والمراهقين للخطر. وينبغي لليونيسف أيضا أن تواصل دعوة الحكومات إلى زيادة استثماراتها المحلية وتحسين برامجها الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٤ - ومع الإشادة بالجهود التي تبذلها اليونيسف من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، شدد أحد الوفود على أهمية مراعاة الأولويات والتشريعات الوطنية. وأضاف أنه ينبغي أيضا تنفيذ

الترتيبات الدولية القائمة على نطاق أوسع لمكافحة الإصابات الجديدة بين الأطفال وتوفير علاج الفيروسات القهقرية للنساء الحوامل.

٤٥ - ورحبت مجموعة الوفود بالتعليقات بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمظاريف القطرية. وسأل أحد الوفود عن كيفية قياس المساهمات المقدمة للغاية ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة الهادفة إلى القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار خطة العمل. وأجابت المديرة المعاونة بأن مجال الهدف ١ من إطار النتائج للخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ يتصدى لمسائل الصحة والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة جميعا. واليونيسف بصدد تحديد الطريقة المثلى لدعم النظم الصحية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عملها وميزتها النسبية.

٤٦ - وسأل أحد الوفود عن كيفية الاستفادة من إشراك اليونيسف للقطاع الخاص من أجل تحفيز تطوير العلاج والتشخيص في المجالات غير المطروقة، مثل العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية الملائمة للطفل. وردت المديرة المعاونة بأن الصناعات الصيدلانية والتشخيصية تدرج في عداد الشراكات بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض بالذات. وأضافت نائبة المديرة التنفيذية للنتائج الميدانية بأن اليونيسف تشارك مباشرة مع المصنعين في الأسواق الناشئة والشركات المتعددة الجنسيات وشركات التكنولوجيا الأحيائية للحصول على آخر المستجدات بشأن التطورات الحاصلة في مجالات الوقاية والتشخيص والعلاج. واليونيسف تعمل بالفعل على زيادة الابتكارات، مثل إجراء التشخيص المبكر للرضع في نقاط الرعاية. وستتم قريبا إتاحة الاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية والعلاجات عن طريق الحقن، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الامتثال.

٤٧ - وردا على سؤال طرحه أحد الوفود بشأن ما إذا كانت اليونيسف تستطيع القيام بالمزيد أو العمل بشكل مختلف للمساعدة على دفع التقدم في التصدي للفيروس/الإيدز، ذكّرت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة والحوكمة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز بأن العالم قد تعهد بالقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من التقدم المحرز الملحوظ في مجال الأطفال من عمر صفر إلى ٩ سنوات، فقد تُرك المراهقون خلف الركب. وإذا لم تحصل زيادة في الاستثمار في مجال الوقاية، فمن المتوقع أن يموت ٣٦٠ ٠٠٠ مراهق بسبب الأمراض المتصلة بالإيدز بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٣٠. وهناك حاجة إلى إخراج الإيدز من العزلة عبر التعاون واتباع نهج شامل، عن طريق الربط بين الوقاية والحماية الاجتماعية على سبيل المثال، فضلا عن التركيز على الاستجابات القطرية.

٤٨ - وأشار أحد الوفود إلى المناقشات المهمة التي جرت أثناء اجتماع مجلس تنسيق البرنامج في دورته الثالثة والأربعين بشأن تقرير فريق الخبراء المستقل عن الوقاية من التحرش والتصدي له، بما في ذلك التحرش الجنسي والتنمر والتعسف في استعمال السلطة في أمانة البرنامج المشترك. وأعرب الوفد عن توقعه بأن تعمل جميع المنظمات التي عمل معها وفقا لأعلى المعايير، وقال إنه يتطلع إلى الدورة الاستثنائية لمجلس تنسيق البرنامج، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٩، وإلى الإجراءات اللاحقة من أجل الاستجابة القوية لاستنتاجات الفريق.

٤٩ - وأشارت المديرة المعاونة إلى أهمية كفالة استدامة المكاسب التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك عن طريق تأمين التمويل الكافي وبناء نظم صحية أقوى، وأعربت عن تقديرها لإعادة السماح بتمديد

العمل بمبادرة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز. وأضاف مدير شعبة البرامج أنه كانت هناك مساهمات سخية أخرى للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن الدعم في تراجع. وكانت مساهمة اليونيسف التمويلية من أجل فيروس نقص المناعة البشرية تبلغ ١٢٠ مليون دولار قبل سبع سنوات، ولكنها انخفضت اليوم لتبلغ ٤٠ مليون دولار، مما اضطر اليونيسف إلى نقل بعض الموارد الأساسية لتمويل جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وهذا يعني أن هناك حاجة للقيام بخيارات، وقد قررت اليونيسف أن تركز مواردها في المقام الأول على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وسوف يدفع ذلك إلى اعتماد الاستجابة من الآن فصاعدا على الموارد المحلية بقدر أكبر؛ وهناك بالفعل تحولات في الميزانيات الوطنية لاستيعاب هذا الأمر.

باء – معلومات مستكملة عن العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف

٥٠ – اشترك مدير شعبة البرامج ومدير مكتب برامج الطوارئ في تقديم المعلومات المستكملة عن العمل الإنساني لليونيسف. وقد أتيحت وثيقة معلومات أساسية (UNICEF/2019/EB/3) للاطلاع عليها في هذا الشأن.

٥١ – وسلطت عدة وفود الضوء على الدور الذي تقوم به اليونيسف خلال الأزمات الإنسانية، ورحبت بالجهود التي تبذلها اليونيسف لتعزيز تفعيل الرابط بين العمل الإنساني والتنمية، مشيرة إلى الولاية المزدوجة لليونيسف في هذا الصدد.

٥٢ – ورحبت مجموعة من الوفود بالحوار على المستوى الاستراتيجي بشأن أعمال اليونيسف المتعلقة بالأزمات وما يتصل بها، وأشارت إلى أن المنظمة تتمتع بوضع جيد يسمح لها بتحسين الطريقة التي تتوقع بها الأزمات، وتمنعها وتتصدى لها. وأعربت المجموعة عن تقديرها للجهود الرامية إلى اعتماد نهج منهجية ومنتظمة للربط بين البرامج الإنسانية والإنمائية، وأشارت إلى الحاجة إلى تقييم المخاطر، وطلبت مزيدا من المعلومات عن كيفية نشر الأوامر التوجيهية التنفيذية الجديدة المتعلقة بالبرمجة الواعية بالمخاطر. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن تعزيز النظم أمر بالغ الأهمية ومن شأنه أن يجعل المجتمعات أكثر قدرة على التكيف. وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن البرمجة الواعية بالمخاطر ستكون جزءا من نهج موحد للأمم المتحدة. وتتمثل النية المحددة للأوامر التوجيهية في جعل التأهب والبرمجة الواعية بالمخاطر خطوات إلزامية في الدورات التخطيطية للبلدان.

٥٣ – وأشادت المجموعة باليونيسف لتحقيق هدف الصفقة الكبرى المتمثل في إضفاء الطابع المحلي على ٣٠ في المائة من الإنفاق الإنساني، وطلبت مزيدا من المعلومات في التقارير المقبلة بشأن نوعية التدخلات والشراكات ذات الصلة، فضلا عن الكيفية التي يمكن بها لليونيسف إضفاء الطابع المنهجي على نهجها. وأشار مدير مكتب برامج الطوارئ أثناء تناوله لمسألة إضفاء الطابع المحلي إلى أن بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية أمر أساسي.

٥٤ – وأشار أحد الوفود إلى أهمية العمل الذي تقوم به اليونيسف في مجال الاستجابة الإنسانية والإنمائية. وأشار على اليونيسف بأن تتجنب تسييس أعمالها وأن تبقى جهة فاعلة محايدة، باستخدام معلومات موثوقة ويمكن التحقق منها. وأثنى الوفد على استخدام البرمجة الواعية بالمخاطر، وإشراك السكان المحليين والتركيز على التأهب لحالات الطوارئ.

٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي تقوم به اليونيسف في الأزمات، وتساءل عن الكيفية التي تستخدم بها وجودها لصياغة الأولويات الوطنية. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن برنامج التأهب لحالات الطوارئ، في حين سأل وفد آخر عما إذا كان من شأن إطار المساعدة الإنمائية الجديد أن يحسن البرمجة الإنسانية والإنمائية. ورد مدير مكتب برامج الطوارئ بأن نهج التأهب متوائم مع استجابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ وتأهبها لها. ولوضع خطط التأهب العالية الجودة، تتعاون اليونيسف مع الشركاء المحليين، من خلال إدماج تقييماتهم وتفويض المكاتب الإقليمية والمقر بالمسؤولية عن مراقبة النوعية. وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية أضاف أن الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب يمكن أن يؤدي إلى إطار للمساعدة الإنمائية أكثر حساسية إزاء الإدماج وأكثر فعالية في التعامل مع الفئات السكانية الأشد احتياجا. وبمرور الوقت، من المرجح أن يؤدي النهج إلى الحد من الاحتياجات الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية.

٥٦ - وأعربت مجموعة الوفود عن تقديرها للجهود المبذولة لتحسين استخدام التحويلات النقدية، وأعربت عن تفاؤلها بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، في حين تساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية على الأجل الطويل أن تتوافق مع نظام التحويلات النقدية في حالات الطوارئ. وأجاب مدير شعبة البرامج بأن المبالغ النقدية كانت تصرف في بداية الأمر بسرعة بعد الكوارث الطبيعية في عدة حالات، باستخدام البنى التحتية القائمة للحماية الاجتماعية. وفي إطار هذه العملية، كانت هناك استثمارات في زيادة الرقمنة ولامركزية السلطة الإدارية على الصعيد المحلي.

٥٧ - وطلب أحد الوفود معلومات عن التمويل الابتكاري والكيفية التي يمكن بها لليونيسف أن تزيد من تعبئة الأموال اللازمة. وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي تكفل بها اليونيسف الاتساق مع المنظمات الأخرى فيما يتعلق بالبرمجة القائمة على النقدية واستخدام شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية، بينما طلب وفد آخر تقديم أمثلة عن استخدام التمويل المواضيعي والمرن.

٥٨ - وقدم مدير مكتب برامج الطوارئ أمثلة عن التمويل التشغيلي والابتكاري، مثل مبادرة تمويل العمل الأولى لدعم التأهب لحالات الطوارئ، التي بدأت باستثمار الأموال المواضيعية والمرنة الواردة. وقال إن اليونيسف تعرب عن أملها في أن يعمل هذا الصندوق كمحفز لزيادة التمويل للتأهب. وتحدث مدير شعبة البرامج عن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لتتمكن من التصدي لحالات الطوارئ. وقال إن اليونيسف أجرت عملية مسح لنظم الحماية الاجتماعية في البلدان المعرضة للأزمات لمعرفة ما إذا كان من الممكن استخدامها للتصدي لمختلف الكوارث.

جيم - التعاون البرنامجي لليونيسف

(أ) وثائق البرامج القطرية

غرب ووسط أفريقيا

٥٩ - عرضت المديرة الإقليمية وثيقة البرنامج القطري للنيجر (E/ICEF/2019/P/L.1)، وأشارت إلى أنه يستند إلى نظرية تغيير متينة وأنه وُضع بالتشاور الكامل مع حكومة النيجر وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء التنمية. وقالت إن مدة البرنامج ثلاث سنوات، لتحقيق المواءمة مع كل من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وما تبقى من خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة

٢٠١٧-٢٠٢١. وذكرت أن وثيقة البرنامج القطري تراعي الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والفصل المشترك منها، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطتي الاتحاد الأفريقي لعامي ٢٠٤٠ و ٢٠٦٣. وتعكس الوثيقة أيضا التعليقات البنّاءة التي أدلت بها بلجيكا والدانمرك والنرويج.

٦٠ - وأبرزت المديرة الإقليمية بعض التحديات التي تواجهها النيجر، بما في ذلك بلوغ النمو السكاني فيها أحد أعلى معدلاته في العالم، حيث يشكل زواج الأطفال أحد العوامل المساهمة. وأشارت إلى أن النيجر لا تزال تعاني على صعيد وفيات المواليد والوفيات النفاسية، وتغطية التحصين، وسوء التغذية الحاد والتقزم. وزاد عدد الأطفال في المدارس، ولكن نوعية التعليم لا تزال متدنية وهناك انخفاض في نسبة الأطفال الذين اكتسبوا مهارات مقبولة في القراءة والكتابة والحساب بحلول نهاية المرحلة الابتدائية. ورأت أن الحالة الأمنية السائدة في البلد تؤدي إلى تفاقم هذه المسائل.

٦١ - وتابعت قائلة إن البرنامج القطري المقترح سيشجع على إحداث تحول استراتيجي نحو توسيع نطاق النُهج الناجحة في مجال نمذجة النظم المؤسسية والمجتمعية المستدامة لفائدة أكثر المناطق والفئات السكانية حرماناً، بما في ذلك المناطق الحدودية المتأثرة بالحالات الإنسانية.

٦٢ - وتوجّه الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة بالشكر إلى اليونيسف والمديرة الإقليمية باسم حكومته، وأعرب عن ترحيبه باعتماد البرنامج القطري.

٦٣ - وطلب أحد الوفود من المديرة الإقليمية أن تتوسع في الحديث عن الالتزام بالعمل على برامج السلامة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، بما في ذلك عن كيفية جعل أنظمة الحماية الاجتماعية قادرة على الصمود وعن الشركاء الرئيسيين في هذا العمل. وسأل الوفد أيضا عن النَهج الذي تتبعه المنظمة في وثيقة البرنامج القطري إزاء مخاطر تغير المناخ.

٦٤ - وردّت المديرة الإقليمية بالقول إن اليونيسف تعمل على الانتقال من نهجها التقني والقطاعي إزاء الحماية الاجتماعية إلى نهج قائم على النظم، ينطوي على إدماج كامل نظام حماية الطفل، وتتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والحكومة، بدءا من داخل برامجها المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٦٥ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للحوار الإيجابي الذي أجراه مع اليونيسف فيما يتصل بتعليقاتها على مشروع وثيقة البرنامج القطري، وعن تقديره لأن طلباتها المتمثلة في زيادة التركيز على الأطفال ذوي الإعاقة، والعنف الجنساني والممارسات الضارة التي تتعرض لها الفتيات والنساء، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتهن في التعليم، قد انعكست في النسخة النهائية. وشددت المديرة الإقليمية على التزام النيجر بالبرنامج المشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع حد لزواج الأطفال والعنف ضد المرأة في هذا السياق، وأكدت أن اليونيسف تعمل على تعزيز التآزر مع برنامج التعليم.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٩/٢ (انظر المرفق).

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٦٧ - أفاد الرئيس بأنه طُلب إلى المجلس التنفيذي وفقا لقراره ٢٠٠٩/١١ الموافقة على تمديد البرنامجين القُطريين لأفغانستان وجزر القمر لمدة عامين، وعلى التمديد المقترح لمدة عام واحد للبرنامج القُطري لجنوب أفريقيا، بعد تمديد سابق لمدة ١٥ شهراً (E/ICEF/2019/P/L.2).

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٩/٣ (انظر المرفق).

دال - تقارير التقييم وردود الإدارة

التقييم التقويمي للمبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ورد الإدارة

٦٩ - قام مدير مكتب التقييم بعرض التقييم التقويمي للمبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (الموجز التنفيذي: E/ICEF/2019/3)، ثم عرض مدير شعبة البرامج رد الإدارة عليه (E/ICEF/2019/4).

٧٠ - وسأل أحد الوفود عما إذا كانت المبادرة قد نُفِّذت في بلدان غير البلدان النامية وما إذا كانت تتناول قضايا المهاجرين واللاجئين في البلدان المتقدمة النمو وتسلط الأقران الذي يعانيه الأطفال الأجانب في المدارس، مما يؤدي إلى انقطاعهم عن الدراسة. فردّ مدير مكتب التقييم بالقول إن المبادرة تركّز أساسا على البلدان التي تمر بأزمات، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وأشار إلى أن ثلث الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في بلدان تمر بأزمات، ولذلك فإن التقييم أتاح نطاقا جيدًا للنظر في تقديم الدعم الملائم لهذه المسألة. وأضاف مدير شعبة البرامج بالقول إنه تبعا للسياق القطري، تم إدراج اللاجئين في البيانات والتحليل، وإن إدراجهم أثر على توصيات السياسة العامة. وتابع قائلا إنه سيكون من الممارسة السليمة إدراج اللاجئين بصورة منهجية.

٧١ - واستفسر الوفد عن مقدار الانخفاض في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذي يمكن أن يُعزى إلى أنشطة اليونيسف وحدها. فردّ مدير مكتب التقييم بالقول إن التقييم لم يحاول عزو التقدم المحرز إلى المبادرة وحدها، نظرا إلى أنه لا يغطي جميع الأنشطة المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وأشار إلى أن الحكومات عملت أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والشراكة العالمية من أجل التعليم، وهما شراكتان أثرتا أيضا في التخطيط وتخصيص الميزانية. ومع ذلك، لا تزال المبادرة تؤثر على النقاش المتعلق بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

٧٢ - وأعرب الوفد عن قلقه من عدم تناول التقييم لعناصر موضوعية، من قبيل النظر في دور شركاء اليونيسف أو الحكومة. وعلاوة على ذلك، لم تردّ الإدارة على التوصية المتعلقة بتخصيص الموارد ووضع نظام فعال للرصد والتقييم من أجل إتاحة تقييم المبادرة على نحو أكثر اتساما بالطابع المنهجي. وسأل الوفد عن الإجراءات التي تخطط اليونيسف لاتخاذها في هذه المجالات، بما في ذلك جمع البيانات الوطنية. فردّ مدير شعبة البرامج بأن الغرض من التقييم كان دراسة منهجية المبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، مع تقديم المساعدة التقنية من جانب اليونيسيف، بما في ذلك التدريب، وتقديم الموارد اللازمة للتنفيذ من جانب الحكومات. ومن النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها مواصلة عدة بلدان استخدام هذه المنهجية عقب تعاونها الأولي مع اليونيسيف والشركاء الآخرين.

٧٣ - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لما تبذله اليونيسف وشركاؤها في هذه المبادرة من جهد تعاوني يكتسي أهمية واضحة، مع بلوغ نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة أو المتسربين منها ٣٤ في المائة من الفتيات و ٢٩ في المائة من الفتيان. وأشارت إلى أن التقييم يؤكد أيضا الارتباط القوي بين كفاية الموارد وتحقيق النواتج الملموسة.

٧٤ - وأثنت المجموعة على تضمين التقييم بيانات عن التعليم الثانوي وتأكيده أهمية دورة التعليم الأساسية برمتها، والحق في التعليم، وأهمية الشمول ودور الحكومات بوصفها جهات مكلفة بواجبات. ورأت أن التقييم يبرز في الوقت نفسه الثغرات الخطيرة القائمة بين السياسات والاستراتيجيات من جهة، والتنفيذ وعدم الاستدامة من جهة أخرى. وتوقعت أن تتناول اليونيسف وشركاؤها الطابع المخصص الذي يتسم بها التنفيذ وأن تتخذ تدابير لتأمين التمويل المستدام للوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفا. وكرر مدير شعبة البرامج التأكيد على النطاق المركّز للتقييم وأثار نقطةً بشأن الأهمية المحورية التي تكتسيها الموارد المحلية بالنسبة لتمويل التعليم. ورأى أن النتائج ستؤثر على استراتيجية التعليم الجديدة التي يجري العمل على وضعها، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل الوصول والإنصاف وجودة التعليم.

٧٥ - وأدلت المجموعة بتعليق مفاده أن التقييم يبيّن ضرورة تحسين نُظُم جمع البيانات عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومواصلة تحليل العوائق التي تحول دون شمولهم. وشجعت المجموعةُ اليونيسف والشركاءَ وسلطات التعليم الوطنية على زيادة جهودها الرامية إلى بناء نظم تعليمية وطنية مستدامة، بما في ذلك نظم المعلومات الإدارية المتصلة بالتعليم.

٧٦ - وتطلّع أحد الوفود إلى رؤية المزيد من التحليل الجنساني في تقارير التقييم، وفقاً لسياسة التقييم المنقحة لليونيسف. وردّ مدير شعبة البرامج بالقول إن التوصيفات التي ولدتها الدراسات التي أجريت في إطار المبادرة مصنفة حسب نوع الجنس، والثراء حسب فئات الدخل الخمسة، والموقع، وغير ذلك من الأبعاد مثل الإعاقة. وذكر أن التحليل يركز على العوائق الرئيسية، بما في ذلك القضايا الجنسانية، مثل الزواج المبكر، والعنف الجنساني، والعنف داخل المدرسة وخارجها وفي محيطها، والأعراف الثقافية. ورأى أن هذه المسائل تحتل مكانة محورية بالنسبة للاستراتيجيات التي يجري وضعها لإعادة الأطفال إلى المدارس.

استعراض الفريق المستقل لاستجابة اليونيسف في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورد الإدارة

٧٧ - عقب ملاحظات استهلالية أدلت بها نائبة المدير التنفيذي للشؤون الإدارية، عرض مدير مكتب التقييم تقرير استعراض الفريق المستقل (الموجز التنفيذي: E/ICEF/2019/5) ثم عرض مدير شعبة البرامج رد الإدارة (E/ICEF/2019/6).

٧٨ - وأثناء الإدلاء بالبيانات العامة، أعربت عدة وفود، بما في ذلك مجموعة أقاليمية تضم ٤٥ دولة عضوا، عن تقديرها لاستراتيجية اليونيسف وموقفها الثابت من الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ودعا أحد الوفود المنظمة إلى مواصلة وضع آليات واستراتيجيات لتعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وقال إن من المهم تقديم تقارير دورية عن الإجراءات المتخذة.

٧٩ - وأقرت عدة وفود بالجهود التي تبذلها المديرة التنفيذية داخل اليونيسف وأيضا بصفتها المناصِرة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن الرؤساء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٨٠ - وكررت مجموعة من الوفود التأكيد على أهمية التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ووضع نهج متسق للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة. وأشادت المجموعة باليونيسف على إصدارها تكليفا بإجراء الاستعراض المستقل وعلى ما تضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة من دور طليعي لدعم التغيير. وفي ضوء التقدم المحرز، أعربت المجموعة عن ترحيبها بمواصلة الالتزام بالمضي قدما.

٨١ - وأيّدت المجموعة التوصيات والإجراءات المقترحة ورد الإدارة، ولا سيما النهج الشامل للمنظمة ككل. ورحبت أيضا بالتركيز على تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى القطري؛ وأيّدت اتباع نهج قائم على الحقوق في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وسعت إلى الريادة في مجال تغيير الثقافة التنظيمية؛ وأشارت إلى الالتزام المشترك بمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وطلبت أيضا إدخال تحسينات على مواعيد تقديم التقارير وجودتها. وتطلعت المجموعة إلى تلقي تقرير فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش في أماكن العمل. وشجعت اليونيسف أيضا على دعوة المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والمدافِعة عن حقوق الضحايا إلى المشاركة في المناقشة الموضوعية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي المقرر عقدها في الدورة السنوية للمجلس.

٨٢ - وسأل أحد الوفود عن الموعد الذي ستكون فيه نتائج الاستقصاء العالمي للموظفين لعام ٢٠١٨ متاحة وما إذا كانت اليونيسف تعتزم إدراج تلك البيانات في التقارير السنوية عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واقتَرَح أيضا أن يكون استقصاء عام ٢٠١٧ بمثابة خط أساس. فردّت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة قائلة إنه تم إجراء عدد من الاستقصاءات المختلفة داخل اليونيسف ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع على حد سواء، وإن هذه الاستقصاءات توفّر مجتمِعةً خط أساس جيد. وذكرت أن اليونيسف ستنظر في نتائج جميع الاستقصاءات ذات الصلة وستعرضها في الدورة السنوية في سياق بند جدول الأعمال المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

٨٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن استمرار الزخم في هذا العمل أمر حاسم لنجاحه؛ وحث اليونيسف على إدراج مسألة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في نظم إدارة المخاطر في اليونيسف؛ وأعرب عن القلق إزاء تأثير الادعاءات على عمل الأمم المتحدة؛ وطلب إيلاء عناية خاصة للأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

٨٤ - وسأل أحدُ الوفود عن العمل الذي تم إنجازه من أجل إشراك السلطات الوطنية في التحقيقات الجارية على أرض الواقع ومن أجل تحسين المساءلة. فقال مدير شعبة البرامج إنه كانت هناك عدة حالات اتُّخذت فيها السلطات الوطنية إجراءات للتصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإن اليونيسف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة قدمت الدعم إلى نظام العدالة الوطني وسلطات الشرطة.

٨٥ - وسأل أحدُ الوفود عن الكيفية التي ستوازن بها اليونيسف جهودها في الحالات الإنسانية وغير الإنسانية. فقال مدير شعبة البرامج إن الاستراتيجية التي اعتمدتها اليونيسف تشمل جميع السياقات، لكنها ركزت في المقام الأول على الأوضاع الإنسانية، حيث تبلغ الحاجة الملحة أشدها.

٨٦ - وسأل أحدُ الوفود عن توقعات الاجتماع المقترح الذي تعقده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل إعلان التبرعات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف الجنساني. فقال مدير شعبة البرامج إن الإجراءات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لن تتكلل بالنجاح ما لم يتم النظر في العنف الجنساني على نطاق أوسع. وحث المدير أعضاء المجلس التنفيذي على دعم اجتماع إعلان التبرعات فضلا عن التدابير التي التزمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باتخاذها في جميع حالات الطوارئ العظمى (توفير قنوات الإبلاغ الآمنة والميسّرة؛ وتقديم المساعدة الجيدة

لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتعزيز المساءلة، بما في ذلك التحقيقات المراعية للأطفال) ومحاسبة الوكالات على اتخاذ هذه التدابير.

٨٧ - وقال مدير مكتب التقييم إن تمكين اتخاذ إجراءات مناسبة على المستوى القطري يتطلب مساءلة الإدارة على جميع مستويات اليونيسف. وأضاف قائلا إن التطبيق الموحد للتدابير في جميع وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري أمر مهم، وإن من الضروري أن يولي المنسق الإقليمي ومنسق الشؤون الإنسانية الأولوية لهذه المسألة.

٨٨ - وقالت نائبة المدير التنفيذي للشؤون الإدارية إن نهج عدم التسامح إطلاقا الذي تتبعه المديرة التنفيذية يشير إلى تغيير في الثقافة على أعلى مستوى في المنظمة بالنسبة للجميع في اليونيسف.

٨٩ - وأكدت المديرة التنفيذية لأعضاء المجلس أنها ملتزمة شخصيا بهذه المسألة وقالت إن بإمكانهم المساعدة من خلال أنشطة الدعوة التي يضطلعون بها وسخائهم وأفكارهم ومن خلال الحفاظ على الاهتمام بهذه المسألة.

٩٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٩/٥ (انظر المرفق).

هاء - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، ورد الإدارة

٩١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المالي لليونيسف وبياناتها المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/73/5/Add.3)، والإضافة إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (A/73/353/Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/73/430) ذي الصلة، ورد إدارة اليونيسف على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (E/ICEF/2019/AB/L.2).

٩٢ - وفي أعقاب الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة، عرض مدير المراجعة الخارجية للحسابات (الهند) ورئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقرير المجلس. ثم عرض المراقب المالي التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة وقدم رداً على تقرير مجلس مراجعي الحسابات.

٩٣ - وأفاد ممثل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بأن اليونيسف حصلت على رأي نظيف وغير مشفوع بتحفظ، وأن الاستنتاج العام هو أن المنظمة اتخذت، في السنوات الأخيرة، خطوات لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على عملياتها. ومع ذلك، فقد تم تحديد نقاط ضعف في بعض المجالات.

٩٤ - وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسف لتلقيها مرة أخرى رأياً غير مشفوع بتحفظات ولتقديمها ردا شاملا عن الإدارة، على النحو المطلوب في عام ٢٠١٨. وحثت اليونيسف على معالجة التوصيات التي لم تنفذ بعد ومواطن الضعف التنظيمي المحددة. وطلبت أيضا من اليونيسف أن تقدم مزيدا من المعلومات عن الإجراءات المنقحة المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية والكيفية التي يمكن بها أن تعزز نظام الرقابة الداخلية والرصد. وطلبت المجموعة أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز من أجل استعادة الأموال المفقودة بسبب الغش من جانب الشركاء المنفذين.

٩٥ - وأعربت المجموعة عن تفاؤلها لما سمعته من أن اليونيسف ستضع سياسات تتعلق بإدارة السفر، وإن كانت قد أشارت أيضا إلى ضرورة مواصلة تعزيز منصة نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION). وأشارت إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أبرز استمرار ضرورة التواصل مع اللجان الوطنية لخفض مستويات الاحتفاظ بالأموال المجمعة إلى ٢٥ في المائة أو أقل، ورفع معدلات المساهمات؛ وشجعت اليونيسف على ضمان عمليات الموافقة اللازمة عند التعاقد مع الموظفين السابقين بصفة خبراء استشاريين؛ وأعربت عن أملها أن ترى انخفاض عدد حالات التأخير في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة من جانب المكاتب القطرية.

٩٦ - وسأل أحد الوفود حول الإبلاغ عن اتفاقات التمويل المتعددة السنوات في تقارير النفقات. وقال المراقب المالي إن النفقات تظهر في السنة التي جرى فيها التنفيذ وأحال الوفد إلى التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة.

٩٧ - وأشار المراقب المالي إلى أن التوصية المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية قد اتخذت بحسن نية، وأن اليونيسف أعدت مذكرة إرشادية منقحة بشأن التقييم الجزئي. وأقر بأن مستويات الاحتفاظ بالأموال المجمعة تتفاوت بين اللجان الوطنية، حيث يتجاوز بعضها الهدف ويظل بعضها دون الهدف، وأكد للمجلس أن هذه المسألة يتم التصدي لها. وقال إن استرداد الأموال من الغش الذي يرتكبه الشركاء المنفذون يشكل تحديا وأن اليونيسيف تشارك في نهج مشترك بين الوكالات لتدريب الشركاء المنفذين عن تدابير مكافحة الغش.

٩٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٩/٦ (انظر المرفق).

واو - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩

٩٩ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الشراكات خطة العمل (E/ICEF/2019/AB/L.1)، وأعقب ذلك عرض قدمه مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

١٠٠ - وأشاد أحد الوفود بالدور الريادي لليونيسف في جمع الأموال من القطاع الخاص، ورحبت مجموعة من الوفود بالنتائج القوية. وطلبت المجموعة توضيحا بشأن صناديق الموارد الأخرى للطوارئ التي من المتوقع أن تنخفض. ورد المدير بأن صناديق الطوارئ لا يمكن التنبؤ بها، وأن اليونيسف تقدر توقعات الموارد الأخرى للطوارئ بتحفظ. فعلى سبيل المثال، تجاوز أداء اليونيسيف تنبؤاتها فيما يتعلق بصناديق الطوارئ في عام ٢٠١٨، رغم إنه لم تكن هناك حالة طارئة كبرى لها صدى في وسائط الإعلام.

١٠١ - وشددت المجموعة على أهمية وضع مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس وآلية رصد قائمة على الأدلة وطلبت إلى اليونيسف أن تقدم تقريرا في ضوء النتائج الست وأهدافها الفرعية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩.

١٠٢ - ولاحظت المجموعة أن الشعبة أدمجت مهام إقامة الشراكات لتكوين فريق عالمي واحد وأنها تقوم بتقريب الموظفين إلى الأسواق، وسلطت الضوء على الخطر المبين في التقرير وهو التخفيف من أولويات جمع الأموال. وأشارت المجموعة إلى خطر آخر، هو أن الهيكل الجديد قد يفقد التركيز الحالي على التعامل على أساس غير مالي مع القطاع الخاص. ورد المدير بأن هناك زيادة في التركيز على تحقيق نتائج لصالح الأطفال عن طريق التعامل على أساس غير مالي مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال. وأوضح

أن الوظائف، لا سيما ضمن فريق حقوق الطفل وقطاع الأعمال وفريق تنسيق البرامج، تنتقل من جنيف إلى المكاتب القطرية والإقليمية واللجان الوطنية لهذا السبب بالذات. فمن شأن ذلك أن يتيح دمج مهام إقامة الشـــراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه على نطاق المنظمة من أجل زيادة الفعالية على الصعيد العالمي.

١٠٣ - وتســاءلت مجموعة الوفود عن الســبل التي يمكن بها ضــمان ولاية اليونيســف المعيارية وأعمالها الرئيسية المتمثلة في بناء قدرات الحكومات في شراكات قائمة على قيم مشتركة مع قطاع الأعمال. وسألت أيضـــا عن الكيفية التي يمكن بها لليونيســـف أن تحفز اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية نحو تحقيق هذا الهدف، وما إذا كانت قد وضعت إطارا للرصد من أجل تقييم الجدوى والكفاءة والفعالية. وسأل وفد آخر عن الطريقة التي تعمل بها اليونيســـف مع الحكومات على تنظيم القطاع الخاص. فرد المدير بأن هذه هي المرة الأولى التي طلبت فيها اليونيســـف إلى اللجان الوطنية أن تعمل بشـــكل وثيق مع القطاع الخاص بطريقة لا تقتصر على جمع الأموال. وأضاف أن اليونيسف ستوفر حوافز بإيجاد سبل لتحقيق نتائج أفضل وأسرع لصالح الأطفال عن طريق العمل مع القطاع الخاص، وهذا ما تقوم به المكاتب الميدانية.

١٠٤ - وأشـــارت المجموعة إلى أن من الأهمية بمكان لليونيســـف أن تتابع عن كثب مع اللجان الوطنية للتأكد من أنها تفي بالأهداف المحددة للمساهمات المقدمة إلى اليونيسف. وسأل وفد من الوفود عن مدى التشاور مع اللجان الوطنية في تصميم خطة العمل والميزانية بشأن جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه. ورد المدير بأن الشعبة تعقد اجتماعات شهرية مع الفريق الدائم للجان الوطنية.

١٠٥ - وشـــجعت المجموعة اليونيســـف على متابعة النمو في صـــناديق الاســـتثمار عن كثب، وأعربت عن تطلعها إلى اســـتعراض أثره في عام ٢٠٢١، على النحو المطلوب في القرار ٤/٢٠١٨. وأثنت أيضـــا على نهج استخدام جزء صغير من صناديق الاستثمار لاختبار أساليب التمويل المبتكرة.

١٠٦ - وطلبت عدة وفود توضـيحات بشـأن نسـبة العائد إلى الاسـتثمار البالغة ثلاثة إلى واحد، وعن كيفية إشـراك اللجان الوطنية كجزء في ذلك. وتسـاءل وفد آخر عما إذا كانت اليونيسـف قد طلبت إلى اللجان الوطنية عائدا أقل من عائد المكاتب القطرية. فرد المدير بأن معظم أموال صـــناديق الاســـتثمار تذهب إلى اللجان الوطنية، وأن اليونيســـف تقيس عائدا نســـبته ثلاثة إلى واحد كحد أدنى خلال ٣٦ شهرا. وأضاف أنه إذا مُنحت هذه اللجان مليون دولار، يتعين عليها أن تجمع على الأقل ٣ ملايين دولار بحلول نهاية الســنة الثالثة. بيد أن صــناديق الاســتثمار المجمعة في ظل هذا النظام تتعلق بمشــاريع منفصلة، وتجمع اللجان الوطنية أكثر من ذلك من جمهورها. وأكد أن نسبة ثلاثة إلى واحد تنطبق بنفس الدرجة على اللجان الوطنية، ولكن العائدات في المكاتب القطرية عادة ما تكون أعلى، لأنها في أســـواق جديدة وغالبا ما تكون اللجان في أسواق مشبعة. وأوضح أن الحافظة مختلطة؛ فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، خُصصت ٣٠ في المائة من صناديق الاستثمار للمكاتب القطرية و ٦٦ في المائة للجان الوطنية و ٤ في المائة للمقر.

١٠٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٩ (انظر المرفق).

زاي – معلومات مستجدة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٠٨ – عقب الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الشراكات، قامت نائبة مديرة شعبة الشراكات العامة بعرض المعلومات المستجدة.

١٠٩ – ورحبت عدة وفود ووفد منظمة غير حكومية بالتزام اليونيسف بمبادئ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأثنت على المنظمة لدفع عجلة الإصلاح قدما. وشددت الوفود على أن الهدف النهائي للإصلاح هو تحسين الأداء الجماعي في الميدان وأكدت من جديد التزامها بعملية الإصلاح كما أكدت أهمية العمل معا لبلوغ هذه الغاية.

١١٠ – وأبرزت عدة وفود أهمية اتباع نهج متسق، وزيادة التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للمساهمة المالية المبكرة التي قدمتها اليونيسف في إطار الترتيب الموسع لتقاسم التكاليف على الصعيد العالمي، بينما رحب وفد من الوفود بالخطط الرامية إلى توسيع نطاق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة. وأشارت نائبة المديرة إلى أن اليونيسف تعمل مع الوكالات الشقيقة لكي يكون الجيل الجديد من صناديق التمويل الجماعي صناديق استراتيجية وليس مخصصة.

١١١ – ورحب أحد الوفود بتوقيع اليونيسف، بصفتها إحدى المنظمات الست الأولى، على مذكرة تفاهم بشأن تبادل الاعتراف بالسياسات والممارسات. وطلب وفد آخر أن تتناول المعلومات المستجدة المقبلة عن تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ ما إذا كانت المذكرة تستلزم إدخال تعديلات على قواعد المنظمة المالية أو قواعدها لمراجعة الحسابات.

١١٢ – ورأت مجموعة من الوفود أن الإصلاح فرصة لتعزيز التركيز على النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ورفع مستوى الطموح إلى ما يجاوز المستوى المبيّن في الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية للصناديق والبرامج في نيويورك. وشجعت المجموعة اليونيسف على أخذ الإصلاحات المتفق عليها في الاعتبار في استعراض منتصف المدة لخطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وطلبت إلى اليونيسف أن تقدم خطة مؤقتة وجدولا زمنيا للتعديلات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩. وأقرت نائبة المديرة بأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية سيكون وقتا مناسبا للتقييم.

١١٣ – ولتشجيع مزيد من الاتساق والأثر على الصعيد القطري، طلبت مجموعة الوفود إلى اليونيسف تفعيل أحكام القرار ٢٧٩/٧٢ المتعلقة بالإبلاغ وشجعت المنظمة على العمل في شراكات مع أصحاب مصلحة متعددين، ودعم الوكالات غير المقيمة. وشدد وفد آخر على أهمية المكاتب المتعددة الأقطار والبعد الإقليمي الأوسع نطاقا في تعزيز التعاون والاتساق، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة المسألة في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. وسأل أحد الوفود عن التوازن الجغرافي في التوظيف لنظام المنسقين المقيمين وتنفيذ الشراكات على الصعيد القطري. وقالت نائبة المدير إن مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة يعمل من أجل تحقيق التوازن الجنساني والجغرافي في مجموعة المنسقين المقيمين وأن المسؤولية أمام المنسقين المقيمين تجري مناقشتها حاليا ضمن الإطار الجديد للإدارة والمساءلة. وأشارت إلى أن المسؤولية الرئيسية عن الممثلين القطريين تقع على عاتق مقار الوكالات المعنية، على النحو المنصوص

عليه في القرار. وقالت إنها توافق على أن هناك فرصة للاستفادة من خبرات الوكالات غير المقيمة في إعادة تشكيل المكاتب القطرية، لا سيما فيما يتعلق بالركيزتين البيئية والاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة.

١١٤ - وأقرت مجموعة من الوفود بأن اليونيسف تتخذ خطوات في التخطيط والتمويل والإبلاغ، وطلبت إليها أيضا أن تشارك في الحوارات الجارية بشأن التمويل، بما في ذلك ما يتعلق بإطار استرداد التكاليف، من أجل التوصل إلى اتفاق تمويل مركز وطموح. وأشادت عدة وفود بما حققت اليونيسف من مكاسب نابجة عن زيادة الكفاءة، في حين أعلن وفد من الوفود تعهد بلده بتقديم تمويل أساسي متعدد السنوات لليونيسف وغيرها من الصناديق والبرامج. وأشارت نائبة المديرة إلى أن اليونيسف شاركت بنشاط في صياغة اتفاق تمويل بأهداف محددة. وقالت إنها تؤيد دعوة الأمين العام إلى تمويل مرن يمكن التنبؤ به بقدر أكبر، ورحبت بالتعهد المتعدد السنوات. وفيما يتعلق باسترداد التكاليف، أضافت أن اليونيسف تواصل البحث عن دعم الأعضاء بشأن النهج المنسقة، مع أخذ حقائق السوق الحالية في الاعتبار وضرورة الاحتفاظ بقدرة اليونيسف التنافسية أثناء توسيع نطاق شراكاتها.

١١٥ - وسأل أحد الوفود عما إذا كانت التغييرات المقترحة في نظام التتبع المالي تندرج في إطار مجهود مشترك بين الوكالات. فردت نائبة المديرة بأن اليونيسف تعمل مع مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء فيما يتعلق بنظم الإبلاغ المالي، لا سيما بخصوص التحسينات في نظم التتبع لإتاحة تحسين إسناد المساهمات المجمعة من الجهات المانحة.

١١٦ - وأشارت المجموعة إلى أن القرار ٢٧٩/٧٢ حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره أداة التخطيط الرئيسية على الصعيد القطري، وشددت، إلى جانب وفود أخرى، على أهمية مواءمة دورة وثائق البرامج القطرية مع دورة إطار العمل. وأفادت نائبة المديرة بأن اليونيسف تتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للتوجيهات المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الوكالات الشقيقة. وتتوقع المنظمة أن يكون إطار العمل استراتيجيا يركز على النتائج، ويوفر توجيهات معيارية وتنفيذية من شأنها أن تساعد الأفرقة القطرية على دعم الحكومات الوطنية بوجه أفضل في تحقيق النتائج في الميدان. وأضافت أنها تنتظر من إطار المساءلة على المستوى القطري أن يؤكد على المساءلة المتبادلة للمنسقين المقيمين وممثلي الأفرقة القطرية. وردا على مداخلة أحد الوفود فيما يتعلق بالتواصل مع الحكومات الوطنية، أوضحت نائبة المديرة أنه، في حين أن الاجتماعات مع رؤساء الدول والحكومات سيتم تنسيقها مع المنسقين المقيمين، فمن المهم أن تحتفظ الوكالات بإمكانية الاتصال مباشرة بالوزارات الوطنية وغيرها من الجهات الحكومية النظيرة.

١١٧ - وقال وفد من الوفود إن على اليونيسف، للإسهام في إحلال جيل جديد من الأفرقة القطرية، أن تكون على استعداد لتحليل وجودها في جميع أنحاء العالم، وطلب مزيدا من المعلومات عن النهج المتبع في هذا الصدد. ورد نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج أن اليونيسف في انتظار مزيد من التفاصيل بشأن معايير الوجود القطري من الأمم المتحدة. غير أنه، في عصر أهداف التنمية المستدامة وفي ضوء الولاية العالمية التي أكدها المجلس لليونيسف، لا يتعلق الأمر بما إذا كان لها وجود وإنما يتعلق بالشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الوجود، وهي مسألة ستناقشها اليونيسف بالاشتراك مع الوكالات الأخرى.

١١٨ - وقدمت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة تفاصيل بشأن السبل التي يعيد بها الإصلاح تشكيل عمليات تسيير الأعمال، بما في ذلك ما يتعلق بالأماكن المشتركة، والمشتريات، والمكاتب الخلفية

ومراكز الخدمات، لخدمة تنفيذ البرامج. وأحاطت علما بالطلبات للحصول على مزيد من المعلومات التي ينبغي إبلاغها في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩ وفي المناسبات المقبلة.

حاء – عرض شفوي عن مستجدات عمل اللجان الوطنية لليونيسف

١١٩ – عرضت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الشراكات المستجدات في عمل اللجان الوطنية لليونيسف. وأشارت إلى مساهمتها المالية الهامة، التي تمثل ٨٧ في المائة من التمويل المجمع من القطاع الخاص، كما أشارت إلى الدور الكبير الذي تؤديه في الدعوة تجاه الحكومات فيما يتعلق برفاه الأطفال.

١٢٠ – وقام الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لليونيسف في كندا ورئيس الفريق الدائم للجان الوطنية بعرض عمل اللجان الوطنية في جميع أنحاء العالم.

١٢١ – وشكرت الوفود اللجان الوطنية لعملها على الصعيد العالمي، وأشارت إلى الدور المهم الذي تؤديه كجهات مساهمة رئيسية في اليونيسف ومناصرة لحقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. وقالت متحدثة باسم أحد الوفود إنها تقدر الفرصة المتاحة لمعرفة المزيد عن العمل الهام الذي تضطلع به اللجان. وأضافت إن وفدها، باعتباره متعهدا بالتبرع، فخور بمعرفة ما تفعله هذه اللجان ويود الحصول على عروض منتظمة عن المستجدات.

١٢٢ – وأبرز أحد الوفود الدور الذي تضطلع به اللجان الوطنية في مجال الاتصال والدعوة، وأشار إلى أهمية عمل البلدان واللجان الوطنية بشكل إيجابي معا لعرض واجهة عامة قوية لليونيسف وتحديد إطار عملها، في ضوء المناخ السياسي الصعب للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٣ – وعلق أحد الوفود قائلا إنه لم يتم إنشاء أي لجان وطنية جديدة في السنوات العشر الماضية، وتساءل عن الخطط الرامية إلى تشكيل اللجان الوطنية في البلدان المرتفعة الدخل حديثا. ورد رئيس الفريق الدائم بأنه، رغم أن هذا السؤال يتعلق بالإدارة، فيمكن أن يقول إن الفريق الدائم سيكون سعيدا بزيادة عدد اللجان الوطنية.

١٢٤ – وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها لأعضاء المجلس دعم اللجان الوطنية. فاقترح رئيس الفريق الدائم تحسين التنسيق بين الحكومات واللجان الوطنية، وبخاصة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن التعاون مع جهات حكومية معينة، مثل وزارة التجارة أو الشؤون الاجتماعية، بشأن مسائل محددة قد يكون فعالا. وإضافة إلى ذلك، فإنه عندما تعبر أي حكومة عن ثقتها باليونيسف وبالتنمية الدولية، يميل الناس أكثر إلى التبرع. وأخيرا، لا بد من زيادة الإبداع والمرونة عند العمل مع القطاع الخاص، لكي يُعترف بالنتائج غير المالية لصالح الأطفال.

١٢٥ – وأشارت نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الشراكات، إلى وجود مكاتب قطرية في بعض الأسواق الناشئة، وأنه يتعين البت فيما إذا كان ينبغي أن يضطلع المكتب القطري أو اللجنة الوطنية أو كلاهما بأنشطة جمع الأموال. وأوضحت أن اليونيسف ومجموعة من المتطوعين العاملين مع اللجان الوطنية ستجتمع قريبا لمناقشة استراتيجيات وطرق جديدة للعمل معا، منها استكشاف النماذج الناجحة لأسواق مختلفة، وسيجري تعميم الاستراتيجية المقبلة.

طاء – مسائل أخرى

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

١٢٦ – عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٩.

ياء – اعتماد مشاريع القرارات

١٢٧ – اعتمد المجلس التنفيذي القرارات من ١/٢٠١٩ إلى ٨/٢٠١٩ (انظر المرفق).

كاف – البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي

١٢٨ – قالت المديرة التنفيذية إنها تتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس التنفيذي خلال العام المقبل، الذي سيصادف أيضا الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وستنتقل اليونيسف من الدعوة إلى هذه الحقوق إلى إعمالها من خلال فرص وحلول ملموسة للأطفال والشباب.

١٢٩ – وأشارت إلى روح التعاون والمواءمة التي سادت من خلال الاتفاق على ثمانية قرارات، وقالت إن هذا يقدم مثالا جيدا لجميع كيانات الأمم المتحدة على الكيفية التي يمكن أن يصبح بها النظام أكثر تعاوناً وفعالية. وأعربت عن تقديرها بشكل خاص للأفكار والمشورة المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي، الذين سيواصلون جعل المجلس أكثر فعالية واستراتيجية، بينما يؤدون وظيفة رقابة قوية وحيوية، بما في ذلك بشأن نهج اليونيسيف إزاء عملية إصلاح الأمم المتحدة. وستسترشد اليونيسف في هذه المسألة بالقرار المتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، وكذلك بتوجيهات المجلس بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، بالتشاور الوثيق مع مجالس الوكالات الأخرى بشأن القضايا المشتركة، مع الحفاظ دائماً دون تغيير على الخصائص الفريدة لمجلس اليونيسف ومحور تركيزه.

١٣٠ – وأضافت أن اليونيسف تتطلع إلى الاستماع إلى المزيد عن التقدم المحرز في مناقشات الفريق الأساسي في الاجتماع المشترك للمجالس في أيار/مايو، وفي المناقشات في الدورة السنوية. وأعربت عن تقديرها للمناقشات التي دارت حول وثيقة البرنامج القطري للنيجر واستراتيجية اليونيسف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فقدان المناعة المكتسب (الإيدز) وكذلك أفكار المجلس بشأن العمل المتصل بجمع الأموال من القطاع الخاص. وأوضحت أن بناء الجسور مع القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك التعاون مع اللجان الوطنية، الذي يشكل أمرا أساسيا. وشكرت المجلس على اهتمامه بالتقييمات المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس والحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين، ودعمه لمواصلة الجهود المبذولة في كلا المجالين. ويدخل هذا العمل في صميم التزام اليونيسف لحماية الأطفال والشباب.

١٣١ – وأعربت عن شكرها لجميع من دعموا الدورة من موظفي خدمات المؤتمرات إلى أعضاء المجلس أنفسهم.

١٣٢ – وقال الرئيس إنه لشرف عظيم أن يتولى قيادة الدورة. وأشار إلى أن الأعضاء تناولوا مجالات شتى، ولكن كان لها جميعا غرض واحد وهو: تطوير استراتيجيات أكثر فعالية وابتكارًا واستدامة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في كل مكان، ولا سيما أكثرهم حرمانا. وأبدى الرئيس إعجابه باستعداد الوفود للسعي للتوصل إلى اتفاق، مع تنحية الخلافات جانباً لتحقيق الهدف الأعلى المتمثل في خدمة الأطفال بشكل جيد.

١٣٣ - وأشار إلى القرارات التي تم اعتمادها، بما في ذلك تلك المتعلقة بأساليب العمل وبشأن تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، وكلاهما سيعزز الاتساق والتعاون بين الصناديق والبرامج في خدمة الفعالية والكفاءة، وسيدعم إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وفي نهاية المطاف، تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن زيادة وتحسين التنسيق على الصعيد القطري أمر بالغ الأهمية من منظور الأمم المتحدة والحكومات. وأشار أيضا إلى أن اليونيسف تأمل في مواصلة التواصل المباشر مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تحقيق النجاح في التخطيط والبرمجة.

١٣٤ - وأشار الرئيس إلى المستجدات المتوقعة بشأن عمل الفريق الأساسي المعني بأساليب العمل، وقال إنه بينما تبنّى المجلس التعاون مع المجالس الأخرى، فإنه سيظل متنبها إلى أنه يمكن لمجلس مستقل أن يمكّن اليونيسف من الوفاء بولايتها المحددة.

١٣٥ - وذكر الرئيس بعض القضايا التي تمت معالجتها خلال الدورة، بما في ذلك التحديات التي لا تزال قائمة في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبعد الإشارة إلى التقييمين اللذين تم تقديمهما خلال الدورة، شدد على أن التقييم المستقل هو أفضل مقياس للأداء والأداة الأكثر فائدة للتعلم والتحسين المستهدفين.

١٣٦ - وأعرب الرئيس عن التزامه بالعمل بشكل وثيق مع المجلس في السنة القادمة من أجل مواجهة التحديات الهائلة المنتظرة، لا سيما لتكثيف الجهود الرامية لتصبح أكثر اتساما بالتعاون والاستراتيجية والفعالية لدعم إصلاح الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، سيجري تقييم النجاح بمدى وفاء اليونيسف بأمانة بوعودها لأطفال العالم.

١٣٧ - وأشار إلى أن السيدة شانيل هال، نائبة المديرة التنفيذية للنتائج الميدانية، والسيدة فاتوماتا نديايي، نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية، ستغادران اليونيسف، ووجه الشكر لهما على خدماتهما. وشكر أيضا جميع من ساهموا في إنجاح الدورة، وأعرب عن تقديره للمديرة التنفيذية وفريق الإدارة العليا والمديرين والمديرين الإقليميين لمشاركتهم وردودهم الحاسمة على العديد من الأسئلة المطروحة عليهم.

١٣٨ - وقال إنه يتطلع إلى متابعة المسائل التي أثيرت أثناء الدورة ليقطع المجلس أشواطا واسعة عندما ينعقد من جديد في حزيران/يونيه.

المرفق

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩

١/٢٠١٩
أساليب العمل

إن المجلس التنفيذي

١ - *يحيط علما* بالنظام الداخلي للمجالس التنفيذية لكل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي؛

٢ - *يشير* إلى القرار ١٤/٢٠١٨ المتعلق بأساليب عمل المجلس التنفيذي، الذي طُلب فيه إلى مكتب اليونيسف أن يشرع، بالتعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، في عملية استشارية مشتركة مع الدول الأعضاء بدءا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

٣ - *يحيط علما مع التقدير* بتشكيل الفريق الأساسي للدول الأعضاء لقيادة العملية الاستشارية المشتركة مع الدول الأعضاء، بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة للجميع، بغية دراسة كفاءة الدورات الحالية وجودتها، فضلا عن مهام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، بالاستناد إلى الرد المشترك الذي أعدته الأمانات وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء، عن طريق التماس إسهاماتها في البيان الخطي للفريق الأساسي؛

٤ - *يطلب* من أمانات المجلس التنفيذي دعم الفريق الأساسي، عند الطلب، لتحليل آثار النتائج والاقتراحات التي يخلص إليها؛

٥ - *يتطلع* إلى صدور البيان الخطي للفريق الأساسي، المقرر تقديمه في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في أيار/مايو ٢٠١٩، لينظر الأعضاء والمراقبون في المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه في وقت لاحق.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

٢/٢٠١٩
وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

١ - *يحيط علماً* بأن وثيقة البرنامج القطري للنيجر (E/ICEF/2019/P/L.1)، بما في ذلك الميزانية الإرشادية الإجمالية، قد أتيحت للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بخصوصها خلال الفترة من ١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ الصادر بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - *يوافق*، على أســـاس عـدم الاعتراض ووفقـاً للقرار ١/٢٠١٤، على وثيقـة البرنـامج القطري للنيجر (E/ICEF/2019/P/L.1)، بما في ذلك الميزانية الإرشادية الإجمالية.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير* ٢٠١٩

٣/٢٠١٩
تمديدات البرامج القُطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي

يوافق على تمديد البرنامج القُطري لكل من أفغانسـتان وجزر القمر لمدة سـنتين، وتمديد البرنامج القُطري لجنوب أفريقيا لمدة سـنة واحدة بعد تمديدٍ سـابق لمدة ١٥ شـهرا، على النحو المبيّن في الجدول الوارد في الوثيقة E/ICEF/2019/P/L.2.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير* ٢٠١٩

٤/٢٠١٩
التعاون البرنامجي لليونيسف

إن المجلس التنفيذي

يشـجّع اليونيسـف على زيادة الاتسـاق بين دورات البرامج القُطرية ودورات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق استخدام تمديدات البرامج القُطرية على نحو فعال.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير* ٢٠١٩

٥/٢٠١٩
تقارير التقييم وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

١ - *يحيط علما مع التقدير* بالتقييم التقويمي للمبادرة العالمية بشـأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وموجزه التنفيذي (E/ICEF/2019/3)، ويحيط علما بما ورد فيه من نتائج واستنتاجات وتوصيات؛

٢ - *يحيط علما* برد الإدارة (E/ICEF/2019/4)، بما في ذلك الإجراءات المقترحة الرامية إلى تحسين الأداء وتعزيز التوجيه والبرمجة في مجال السياسات؛

٣ - *يطلب* إلى الإدارة أن تقدم ردودا على جميع جوانب توصيات التقييم التقويمي للمبادرة بشـأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، بسـبل منها تقديم إجراءات محددة من أجل تنفيذ التوصـيات المتعلقة بتوفير الموارد الكافية، والاسـتفادة من خبرات وقدرات الشـركاء التقنيين لمبادرة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتعاون مع المسؤولين الحكوميين؛

٤ - *يحيط علما مع التقدير* باستعراض الفريق المستقل لاستجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وموجزه التنفيذي (E/ICEF/2019/5)، بما في ذلك ما ورد فيه من نتائج واستنتاجات وتوصيات؛

٥ - *يرحب* برد الإدارة (E/ICEF/2019/6)، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسات والتوجيهات المتعلقة بالقيادة على الصعيد العالمي، والاستجابة على نطاق المنظمة، والتنفيذ على الصعيد القطري، وحقوق الطفل، والمشاركة المجتمعية، وتغيير ثقافة المنظمة؛

٦ - *يطلب* إلى اليونيسف أن تقدم، عملا بقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٨/٢، معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التقييم هذه والمتفق عليها في ردود الإدارة كجزء من التقرير السنوي عن وظيفة التقييم في اليونيسف في الدورة السنوية لعام ٢٠٢٠.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير ٢٠١٩*

٦/٢٠١٩

التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي

١ - *يحيط علما* بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5/Add.3)، وبالتوصيات الصادرة في سنوات سابقة، ويرحب بتقديم رد إداري مستقل على ذلك التقرير هذه السنة لأول مرة؛

٢ - *يلاحظ* الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لليونيسف عن سنة ٢٠١٧؛

٣ - *يلاحظ أيضا* الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات ومفادها أن اليونيسف قامت في السنوات الأخيرة بخطوات لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على عملياتها؛

٤ - *يطلب* إلى اليونيسف أن تكفل التنفيذ التام لجميع التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات، سواء المتبقي منها دون تنفيذ أو الحالي، والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على وجه السرعة وفي الوقت المناسب؛

٥ - *يشجع* اليونيسف على تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المجالات التي يتكرر صدور توصيات من مراجعي الحسابات بخصوصها والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للمشاكل التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات؛

٦ - *يشير* إلى قراره ٢٠١٨/٣ ويطلب إلى اليونيسف أن تقدم تحليلا لحالات الغش أو الغش المفترض المبلغ عنها، وللأسباب الكامنة وراء هذا الغش، ولإمكانات زيادة معدل استرداد الخسائر الناتجة عنه، وذلك في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير ٢٠١٩*

٧/٢٠١٩

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩

ألف – النفقات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٩ في ما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (لأغراض خاصة)

إن المجلس التنفيذي

١ – *يوافق* بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٩ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر) على النفقات المدرجة في الميزانية لأغراض خاصة وقدرها ٢٤٥,٤ مليون دولار، على النحو المفصَّل في الجدول أدناه:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف صناديق الاستثمار الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	١١٥,٠
التكاليف الأخرى لجمع الأموال من القطاع الخاص الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	٦٦,٥
مجموع تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	**١٨١,٥**
تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد الأخرى لأغراض خاصة	**٦٣,٩**
مجموع النفقات المرصودة لأغراض خاصة	**٢٤٥,٤**

٢ – *يأذن* لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بما يلي:

(أ) تكبد نفقات على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2019/AB/L.1 وإنقاص أو زيادة النفقات حتى المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث من الجدول نفسه، إذا بدا أن الإيرادات المتأتية من جمع الأموال قد نقصت أو زادت عن المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين مختلف بنود ميزانية الموارد العادية (على النحو المفصَّل في الفقرة ١ أعلاه) إلى حد أقصى نسبته ١٠ في المائة من المبالغ المعتمدة؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، في حدود القدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٩؛

٣ – *يشجع* المديرة التنفيذية على تحديد ما يُتاح من فرص جديدة في السوق واستغلالها، متى نشأت هذه الفرص، في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي وإخطار المجلس بذلك؛

٤ – *يطلب* إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تُدرج في تقريرها عن النتائج الرئيسية المتوقعة لعام ٢٠١٩ مجموعة من المؤشرات والغايات القابلة للقياس من أجل تحقيق النتائج الست والنواتج المتعلقة بها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩، وذلك في إطار جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

باء – الإيرادات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٩

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بأنه، في ما يتعلق بالفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، أُدرجت في الميزانية إيرادات متأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بمبلغ ١,٨ بليون دولار، على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2019/AB/L.1.

جيم – مسائل السياسات

إن المجلس التنفيذي

١ – *يوافق* على تخصيص اعتمادات لصناديق الاستثمار قدرها ١١٥ مليون دولار لعام ٢٠١٩؛

٢ – *يوافق أيضا* على مخصصات مؤقتة لمدة شهر واحد لكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ قدرها ١٨,٢ مليون دولار (أو ما نسبته ١٠ في المائة من المبلغ المخصص لأغراض خاصة من الموارد العادية ومقداره ١٨١,٥ مليون دولار) يُستوعَب في الميزانية السنوية لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠٢٠.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

٨/٢٠١٩

معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن المجلس التنفيذي

١ – *يرحب* بالمعلومات المستكملة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٢ – *يقر* بمساهمات اليونيسف المستمرة في تفعيل القرار ٢٧٩/٧٢ ويطلب إليها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والقرار ٢٧٩/٧٢، وخطة الأمين العام التنفيذية، أن تواصل دعم نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه والإسهام في تنفيذه تنفيذا كاملا، بما في ذلك إنشاء نموذج إبلاغ مزدوج ومجدوَل، يكون أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في إطاره مسؤولين أمام الكيانات التي ينتمي إليها كل منهم ويرفعون إليها تقاريرهم بشأن فرادى الولايات، ويقدمون تقارير دورية إلى المنسق المقيم بشأن أنشطة كل منهم؛

٣ - *يدعو* اليونيسف إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩ معلومات خطية منسقة خاصة بالوكالة عن تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ استناداً إلى المعلومات التي سبق تقديمها أثناء المشاورات غير الرسمية؛

٤ - *يسلّم* بأهمية تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بسبل منها تعزيز التعاون بين الوكالات، ويشجع المديرة التنفيذية لليونيسف على مواصلة اتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء في هذه المجالات؛

٥ - *يرحب* بالجهود التي تبذلها اليونيسف لتفعيل خطتها الاستراتيجية مع تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢؛

٦ - *يطلب* إلى اليونيسف أن تواصل دعم الأمين العام في القيام على نحو تعاوني بتنفيذ جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يكون له وجود قطري مصمم خصيصا على أساس الاحتياجات، ويتم بناؤه استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضعه في صيغته النهائية من خلال حوار صريح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ييسره المنسق المقيم، لضمان أفضل تشكيلة لتقديم الدعم في الميدان، إضافة إلى تعزيز تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وشفافيتها وكفاءتها وأثرها، وفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية؛

٧ - *يرحب* بالتزام اليونيسف القوي، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بإعادة توزيع مكاسبها الناتجة عن زيادة الكفاءة بفضل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق، ويطلب إلى اليونيسف أن تسهم في تقرير الأمين العام عن وفورات التكاليف ومكاسب الكفاءة وإعادة توزيعها، وأن توافي المجلس التنفيذي بما يستجد من معلومات في هذا الصدد من خلال آليات الإبلاغ القائمة؛

٨ - *يرحب أيضاً* بالخطوات التي اتخذتها اليونيسف بالفعل لدعم نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك تحويل المساهمة المقدمة منها في عام ٢٠١٩ في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف إلى مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة.

الدورة العادية الأولى
٦ *شباط/فبراير* ٢٠١٩